

خليفة بن زايد وعدي منصور بحثا «زيادة الاستثمارات الإماراتية» وتشجيع السياحة في مصر



رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد يستقبل الرئيس المصري عدلي منصور

(وكالة انباء الامارات)

العين - أ.ش. أ: استقبل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات الرئيس المصري عدلي منصور وعقد معه جلسة مباحثات في قصر الروضة في مدينة العين بعد ظهر أمس.

وحضر الاجتماع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي والشيخ سلطان بن زايد آل نهيان ممثل صاحب رئيس الدولة.

وتناولت المباحثات سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر والإمارات في مختلف المجالات، والتأكيد على زيادة الاستثمارات الإماراتية في السوق المصرية وتشجيع السياحة في مصر، كما قدم منصور الشكر للإمارات رئيسا

وحكومة وشعبا على الدعم المتواصل الذي قدمته لمصر في هذه المرحلة الانتقالية. كان الرئيس منصور قد وصل إلى أبوظبي مساء أمس الأول الفائت قادما من الكويت، وكان بيان لرئاسة الجمهورية المصرية قد أوضح أن تلك الجولة الخليجية تأتي في إطار حرص الرئيس منصور على التعبير عن الامتنان للموقف الحازم والحاسم الذي اتخذته القيادة الإماراتية والكويتية في لحظة تاريخية

فاصلة لمساندة إرادة الشعب المصري، فضلا عن التعبير عن تقدير مصر حكومة وشعبا للدعم الاقتصادي الذي قدمه البلدان لمواجهة الصعوبات

الزيارة تؤسس لأطر استراتيجية

ثابتة على طريق دفع العلاقات الثنائية بين البلدين



الاقتصادية الحالية.

وقال البيان: «إن الزيارة تستهدف تعميق العلاقات الثنائية المصرية مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت، وتوطيدها والدفع بها قدما في مرحلة ما بعد 30 يونيو، فيما يمثل استثمارات استراتيجيا للمصر والإمارات والكويت يساهم في الحفاظ على مصالح كل دولة وأمنها القومي، ويدعم كذلك الموقف العربي في مواجهة ما يحيطه من تهديدات».

وقال المستشار الإعلامي بالسفارة المصرية بأبوظبي شعيب عبدالفتاح في بيان ان الزيارة تؤسس لأطر استراتيجية ثابتة على طريق دفع العلاقات الثنائية بين

البلدين الشقيقين إلى أفق مستقبلية تضمن الحفاظ على أمنهما ومصالحهما المشتركة خاصة في ظل ما توج به المنطقة من مخاطر داخلية وإقليمية ودولية تستوجب حتمية العمل في هذه المرحلة على ترسيخ أركان وركائز التعاون العربي الثنائي والمشترك، وأكد ان توقيت زيارة المستشار عدلي منصور بعد زيارة د.حازم الببلاوي رئيس مجلس الوزراء المصري لدولة الامارات دليل واضح على مدى ما تحظى به دولة الإمارات من اهتمام كبير لدى القيادة المصرية وأيضا لما يتمتع به الدور الإماراتي من تأثير فاعل في مجريات الأحداث الإقليمية والدولية، وعن الدعم السياسي

أكدت أنه لا عودة للمادة رقم 219

«الخمسين» تقر لأول مرة مواد تمنع حبس الإعلاميين وتمنع تعطيل وسائل الاتصال وتضمن استقلال الصحف

بالإخطار ولا تتحاج إلى تصريح، وحول الجدل المثار حول المادة 219، قال سلاموي: «إنه لا توجد أي مادة تحمل رقم 219»، ولكن هناك أحد الأعضاء يرى ضرورة إدخال مضمون المادة في نص الدستور الجديد، مشيراً إلى أنه حرص على التوافق، تقوم رئاسة اللجنة بالتفاوض مع أصحاب هذا الرأي وتم إخطارنا من رئيس اللجنة عمرو موسى بتحقيق تقدم ملموس ولن يكون في جميع الأحوال هو عودة المادة 219.

وفيما يتعلق بنظام الانتخابات، أشار سلاموي إلى أن الموضوع قيد البحث ولم يطرح على اللجنة العامة حتى الآن، لافتاً في الوقت نفسه إلى الانتهاء من مشروع الدستور في التاريخ المحدد له وهو الأسبوع الأول من شهر ديسمبر القادم.

وعلى صعيد آخر أشارت مصادر بحسب «اليوم السابع» إلى تغيب أعضاء الاحتياطي بلجنة الخمسين عن مقر اللجنة، أمس، كما أكدت المصادر أيضاً على عدم حضور جميع ممثلي لجنة العشرة لتعديل الدستور، عن جانبه أكد د.محمد غنيم، عضو لجنة الخمسين المكلفة بتعديل الدستور، أن أي نظام يسقط لابد أن يؤسس بعده دستور جديد، لافتاً إلى أنه للمرة الأولى في دستور مصر يتم الاستعانة بنسب رقمية فيما يتعلق بالصفة

محطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية». وأضاف أن أعضاء لجنة الخمسين أقروا أيضاً المادة 52 وتنص على أنه «يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها، ويجوز استثناء فرض رقابة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة لها، ولا توقع عقوبة سالبة للحريات في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلنية غير المتعلقة بالحض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد».

وتابع سلاموي أن هناك مادة مستحدثة تحمل رقم 52 مكرراً، وتنص على استقلالية وسائل الإعلام الملوكة للدولة، وتنص على التالي: «تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام التي تملكها بما يكفل عدم انحيازها وتعبيرها عن كل الآراء الفكرية والسياسية والمصالح الاجتماعية، وبضمن تكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام».

وأوضح أن أعضاء لجنة الخمسين يناقشون حالياً «المادة 53» والتي تتحدث عن التظاهرات والاحتجاجات السلمية، وأشكال الاحتجاجات السلمية، لافتاً إلى أن المبدأ الذي اتفقت عليه لجنة الخمسين هو أن تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات وجميع الاحتجاجات السلمية يكون

محمطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية». وأضاف أن أعضاء لجنة الخمسين أقروا أيضاً المادة 52 وتنص على أنه «يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها، ويجوز استثناء فرض رقابة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة لها، ولا توقع عقوبة سالبة للحريات في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلنية غير المتعلقة بالحض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد».

وتابع سلاموي أن هناك مادة مستحدثة تحمل رقم 52 مكرراً، وتنص على استقلالية وسائل الإعلام الملوكة للدولة، وتنص على التالي: «تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام التي تملكها بما يكفل عدم انحيازها وتعبيرها عن كل الآراء الفكرية والسياسية والمصالح الاجتماعية، وبضمن تكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام».

وأوضح أن أعضاء لجنة الخمسين يناقشون حالياً «المادة 53» والتي تتحدث عن التظاهرات والاحتجاجات السلمية، وأشكال الاحتجاجات السلمية، لافتاً إلى أن المبدأ الذي اتفقت عليه لجنة الخمسين هو أن تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات وجميع الاحتجاجات السلمية يكون



محمد سلاموي

اتفاق أولي على عدم حاجة المظاهرات للتصريح والاكتفاء بالإخطار



القاهرة - أ.ش. أ: قال محمد سلاموي، المتحدث الإعلامي باسم لجنة الخمسين لتعديل الدستور، إن اللجنة أقرت لأول مرة المواد التي دافعت عنها الجماعة الصحافية وهي عدم جواز حبس في قضايا النشر، وعدم جواز تعطيل وسائل الاتصال، وضمان استقلالية الصحف ووسائل الإعلام القومية وعدم خصوصها لأي أحزاب سياسية واتجاهات سياسية. وأضاف سلاموي في مؤتمر صحفي عقده أمس بمقر مجلس الشورى أنه تم إقرار المادة «رقم 50 مكرراً»، والتي تنص على التالي: «تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال بكافة أشكالها ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك»، وأشار المتحدث إلى أنه تم أيضاً إقرار المادة 51 والتي تنص على حرية الصحافة والطباعة والنشر، وجاء نصها كالتالي: «حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسومع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عامة أو خاصة حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسومعة ووسائل الإعلام الرقمية، وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون، وينظم القانون إجراءات إنشاء

«الداخلية المصرية» تستنفر 20 ألف عسكري لتأمين محاكمة مرسي

القاهرة - أ.ش. أ: أعلن مصدر أمني في وزارة الداخلية أن الوزارة في حالة استنفار في جميع قطاعاتها استعدادا لمحاكمة الرئيس المعزول د.محمد مرسي والتي ستعقد أولى جلساتها يوم الإثنين المقبل الموافق الرابع من شهر نوفمبر في معهد أمناء الشرطة ببطرة، وأوضح المصدر الأمني في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط أمس: «إن أروقة وزارة الداخلية شهدت العديد من الاجتماعات المتواصلة التي عقدها اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية مع مساعديه لوضع اللمسات النهائية على خطة تأمين المحاكمة. واعتمد إبراهيم الخطة والتي سيشارك فيها أكثر من 20 ألف ضابط ومجن من مختلف قطاعات الوزارة اعتباراً من يوم غد السبت وقبل المحاكمة بيومين، وتتضمن عدة محاور أهمها تأمين نقل مرسي من مقر احتجازه الجبري إلى مهبط الطائرة بسجن طره ومنه إلى مقر المحاكمة في معهد أمناء الشرطة عبر باب داخلي، حيث سيتم نقله بواسطة مروحية عسكرية، وكذلك تأمين نقل باقي المتهمين من محبسهم بمنطقة سجون طرة إلى مقر المحاكمة والعكس. بالإضافة إلى تأمين قاعة المحاكمة من الداخل. وتتضمن خطة التأمين أيضاً إغلاق شارع طرة تماما من

الجانبين، سواء من جانب طريق الأوتستراد أو من جانب طريق الكورنيش، مع وضع بوابات إلكترونية على بداية الشارع من الجانبين لتفتيش الوافدين إلى مقر المحاكمة إلكترونياً والإطلاع على تحقيق الشخصية لكل من صدر له تصريح بحضور الجلسة من الإعلاميين وأهالي المتهمين والمجن عليهم من الدرجة الأولى والمحامين. وأشار المصدر الأمني إلى أن «خطة تأمين المحاكمة لن تكون قاصرة على منطقة طره فقط، بل ستمتد إلى العديد من المحافظات بعد ورود معلومات إلى أجهزة الأمن باعتزام تنظيم الإخوان القيام بأعمال شغب والتعدي على المنشآت المهمة والحيوية في تلك المحافظات، حيث تم إعلان حالة الطوارئ في معسكرات الأمن المركزي وقوات الأمن في تلك المحافظات»، وتكثيف الإجراءات الأمنية في محيط المنشآت الهامة والحيوية والمواقع الشرطة لمواجهة أي حالات لتعدي عليها.

«هاغل» يناقش مع السيسي تطورات خارطة الطريق وواشنطن تستنكر اشتباكات «الأزهر»

واشنطن - يو.بي.أي: بحث وزير الدفاع الأميركي تشارك هاغل، مع نظيره المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي «التقدم الذي تحقق بشأن خارطة الطريق السياسية والوضع الأمني في سيناء، وأكد أهمية استمرار العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة ومصر». وأصدر المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركي جورج ليليت بياناً أكد فيه: «أن هاغل أجرى اتصالاً هاتفياً بالسيسي، وناقش التقدم الذي أحرزته الحكومة الانتقالية بشأن خارطة السياسة، ورفع حظر التجول، وحالة المصير، بالإضافة إلى الوضع الأمني في سيناء وقناة السويس». وأضاف ليليت في البيان: أن الجانبين أكدا «أهمية استمرار العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة ومصر واتقفا على استمرار التواصل الوثيق بينهما». وفي الوقت ذاته، شددت الولايات المتحدة على «أن أعمال العنف، وآخرها الاشتباكات التي وقعت في جامعة الأزهر، تعيق العملية الديمقراطية في مصر، داعية كل المصريين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس». وقالت المتحدث باسم

الأميركي تشارك هاغل، مع نظيره المصري الفريق أول عبدالفتاح السيسي «التقدم الذي تحقق بشأن خارطة الطريق السياسية والوضع الأمني في سيناء، وأكد أهمية استمرار العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة ومصر». وأصدر المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركي جورج ليليت بياناً أكد فيه: «أن هاغل أجرى اتصالاً هاتفياً بالسيسي، وناقش التقدم الذي أحرزته الحكومة الانتقالية بشأن خارطة السياسة، ورفع حظر التجول، وحالة المصير، بالإضافة إلى الوضع الأمني في سيناء وقناة السويس». وأضاف ليليت في البيان: أن الجانبين أكدا «أهمية استمرار العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة ومصر واتقفا على استمرار التواصل الوثيق بينهما». وفي الوقت ذاته، شددت الولايات المتحدة على «أن أعمال العنف، وآخرها الاشتباكات التي وقعت في جامعة الأزهر، تعيق العملية الديمقراطية في مصر، داعية كل المصريين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس». وقالت المتحدث باسم

مفتي مصر يستنكر «العنف والشغب» في جامعة الأزهر ويطالب بمحاسبة «المخربين»

القاهرة - أ.ش. أ: استنكر مفتي الجمهورية د.شوقي علام «أعمال الشغب والافتحام المباني بجامعة الأزهر وتكسير محتوياتها، واحتجاز رئيس الجامعة د.أسامة العبد في مكتبه، ومحاولة اقتحام مبني شخشة الأزهر». وأكد علام في بيان صحفي أمس: «ضرورة ألا يصبح حرم الجامعة وقاعة العلم فيها محلاً للزغاة وتصفيّة الحساسيات السياسية والتخريب والاعتداءات على العاملين بها، لما في ذلك من تشويه لأحد الصروح العلمية الكبيرة في مصر والعالم أجمع، وما فيه أيضاً من خروج عن أخلاقنا الإسلامية التي تحرم الإبداء والفساد في الأرض والله لا يحب الفساد»، وهو يخالف كذلك ما يجب أن يكون عليه طلاب الأزهر الشريف من «أخلاق وتربية».

القاهرة - أ.ش. أ: استنكر مفتي الجمهورية د.شوقي علام «أعمال الشغب والافتحام المباني بجامعة الأزهر وتكسير محتوياتها، واحتجاز رئيس الجامعة د.أسامة العبد في مكتبه، ومحاولة اقتحام مبني شخشة الأزهر». وأكد علام في بيان صحفي أمس: «ضرورة ألا يصبح حرم الجامعة وقاعة العلم فيها محلاً للزغاة وتصفيّة الحساسيات السياسية والتخريب والاعتداءات على العاملين بها، لما في ذلك من تشويه لأحد الصروح العلمية الكبيرة في مصر والعالم أجمع، وما فيه أيضاً من خروج عن أخلاقنا الإسلامية التي تحرم الإبداء والفساد في الأرض والله لا يحب الفساد»، وهو يخالف كذلك ما يجب أن يكون عليه طلاب الأزهر الشريف من «أخلاق وتربية».

معارضوه اتهموه بالعمالة للإخوان المسلمين «الأمن» يقيم دروعاً بشرية للفصل بين مؤيدي ومعارضيه باسم يوسف في موقع تسجيل «البرنامج»

القاهرة - أ.ش. أ: فرضت قوات الأمن المركزي حاجزاً أمنياً بشرياً للفصل بين مؤيدي الإعلامي باسم يوسف ومعارضيه في منطقة وسط البلد أمام مسرح «راديو» بالقاهرة أمس الأول، تحسباً لوقوع اشتباكات بعد تراشق الطرفين بالألفاظ ووقوع مناوشات محدودة. واحتشد عشرات المواطنين أمام مسرح «راديو» بوسط القاهرة، حيث يتم تسجيل حلقات البرنامج الساخر «البرنامج» الذي يقدمه الإعلامي باسم يوسف، وتعرض يوسف لسبل من الشتائم والتهامات بأنه «عميل لجماعة الإخوان المسلمين»، وأنه ينفذ مخططات خارجياً يستهدف النيل من مصر وجيشها».

القاهرة - أ.ش. أ: فرضت قوات الأمن المركزي حاجزاً أمنياً بشرياً للفصل بين مؤيدي الإعلامي باسم يوسف ومعارضيه في منطقة وسط البلد أمام مسرح «راديو» بالقاهرة أمس الأول، تحسباً لوقوع اشتباكات بعد تراشق الطرفين بالألفاظ ووقوع مناوشات محدودة. واحتشد عشرات المواطنين أمام مسرح «راديو» بوسط القاهرة، حيث يتم تسجيل حلقات البرنامج الساخر «البرنامج» الذي يقدمه الإعلامي باسم يوسف، وتعرض يوسف لسبل من الشتائم والتهامات بأنه «عميل لجماعة الإخوان المسلمين»، وأنه ينفذ مخططات خارجياً يستهدف النيل من مصر وجيشها».



باسم يوسف

وردد المحتشدون أغنيات وطنية وثقافات مؤيدة للجيش وقائده الفريق أول عبدالفتاح السيسي، فيما قام عدد من القيمين على حملات شعبية مؤيدة لترشح السيسي لانتخابات رئاسة الجمهورية

أعداد المصداق. وأضاف عويضة خلال حوارته ببرنامج الحدث المصري عبر شاشة العربية الحدث: أن الأمن الإداري بالجامعات هو والعلم سواء، لأنه غير مؤهل لذلك. وأكد عويضة أن طلاب الأزهر من بجامعة الأزهر لديهم مطالب سياسية لكن رئيس الجامعة لا يمتلك إطلاقا القدر لتحقيقها لهم، مطالبا بعودة الحرس الجامعي.

الأسوار وشاركت في أعمال التخريب واقتحام البوابات، مشيراً إلى أن المقتنحين استهدفوا جهاز الكمبيوتر المركزي للحصول على معلومات معينة، وتابع حسني قائلاً: الأمن الإداري ضعيف ولا حول له ولا قوة.

وأوضح أن أعضاء لجنة الخمسين يناقشون حالياً «المادة 53» والتي تتحدث عن التظاهرات والاحتجاجات السلمية، وأشكال الاحتجاجات السلمية، لافتاً إلى أن المبدأ الذي اتفقت عليه لجنة الخمسين هو أن تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات وجميع الاحتجاجات السلمية يكون

محمطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية». وأضاف أن أعضاء لجنة الخمسين أقروا أيضاً المادة 52 وتنص على أنه «يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها، ويجوز استثناء فرض رقابة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة لها، ولا توقع عقوبة سالبة للحريات في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلنية غير المتعلقة بالحض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد».

القاهرة - وكالات: قررت نيابة مدينة نصر أمس «حبس 27 منهما في أحداث الفوضى واقتحام المبني الإداري لجامعة الأزهر على ذمة التحريات، ووجهت النيابة للمتهمين، تهم التجهر والبلطجة، وإتلاف الممتلكات العامة وحياسة أسلحة بيضاء».

وقالت النيابة ان الاحتجاجات أسفرت عن «تحطم الطابق الأول الخاص بأمن الجامعة،